مصرف سورية المركزي
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات
العامة والتخطيط

Central Bank of Syria
Economic Research, General Statistics and
Planning Directorate

التقرير الاقتصادي الأسبوعي العدد 16

2020

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2020/04/25-19)

العدد 2020/16

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	**العنوان البريدي** ساحة التجريدة المغربية
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254
Web Site:	www.cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي
العدد 2020/16

ملخص:

❖ **الاقتصاد السوري:**

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وارتفاع أسعار الذهب المحلية، وارتفاع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- رئاسة مجلس الوزراء؛ التطبيق الأمثل لقرارات التصدي لكورونا، واتخاذ العقوبات صارمة بحق المخالفين، وتأمين عودة المواطنين المنقطعين في الدول الأخرى.
- المؤسسة العامة للمناطق الحرة؛ استقرار إيراداتها رغم إجراءات التصدي لكورونا.

❖ **الاقتصادات العربية:**

- الأردن؛ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2019.
- المغرب؛ ارتفاع معدل التضخم في شهر آذار من عام 2020.

❖ **الاقتصادات العالمية:**

- منطقة اليورو؛ انخفاض مؤشر ثقة المستهلك في شهر نيسان من عام 2020، واتساع الفائض التجاري في شهر شباط من عام 2020.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ انخفاض الطلبيات الجديدة للسلع المعمرة في شهر آذار من عام 2020، وارتفاع أسعار المنازل في شهر شباط من عام 2020.
- بريطانيا؛ انخفاض مبيعات التجزئة في شهر آذار من عام 2020.
- روسيا؛ ارتفاع معدل البطالة في شهر آذار من عام 2020.
- الصين؛ خفض سعر الفائدة الرئيس للمرة الثانية في العام 2020، وانخفاض الإنفاق المالي في الفترة من شهر كانون الثاني إلى آذار من عام 2020.
- اليابان؛ انخفاض مؤشر النشاط الصناعي في شهر شباط من عام 2020.
- سنغافورة؛ ارتفاع الإنتاج الصناعي في شهر آذار من عام 2020.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ بيان مشترك حول تأثيرات فيروس كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية.

❖ **أوراق عمل بحثية:**

- بنك التسويات الدولية؛ الإصلاحات التنظيمية المالية الدولية بعد الأزمة.
- بنك التسويات الدولية؛ الجوانب المختلفة لتعقيد التوزع الجغرافي للمصرف.

❖ **اقتصاد الأسبوع:**

- نيكاراغوا؛ أفقر بلدان أمريكا الوسطى.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

حافظ سعر صرف الليرة السورية على استقراره أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 438 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 474.20 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 476.70 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 2.50 ليرة سورية (بمعدل 0.52%) (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

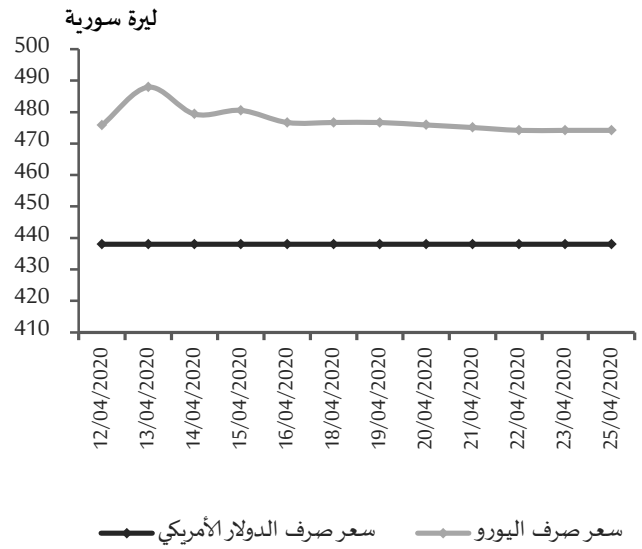

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 704 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 762.40 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 766.41 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 4.01 ليرة سورية (بمعدل 0.52%) (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف

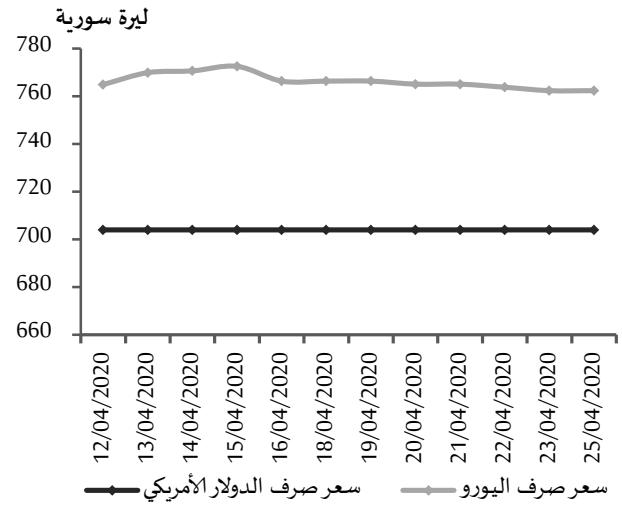

أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 49,714 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 49,286 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 428 ليرة سورية (بمعدل 0.87%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 58,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 57,500 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 500 ليرة سورية (بمعدل 0.87%) (الشكل رقم 3)، كما ارتفع سعر الأونصة عالمياً بمقدار 24.4 دولار أمريكي بنسبة 1.43%.

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

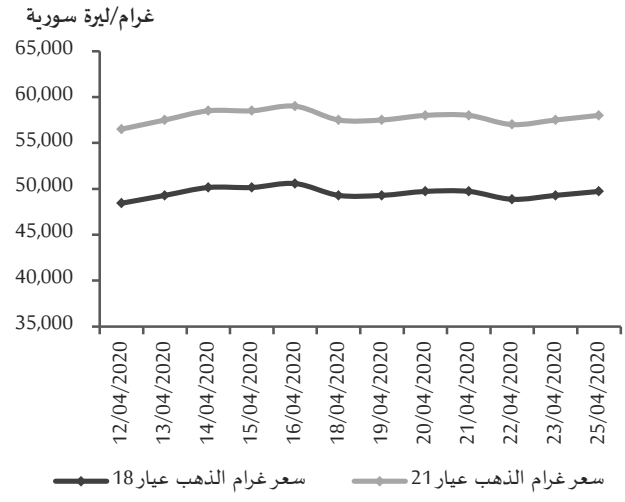

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) ارتفاعاً إلى مستوى 6,169.42 نقطة مقارنةً بمستوى 6,163.40 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة ارتفاع بلغت 0.10%، ويعود هذا الارتفاع في المؤشر العام لسوق دمشق إلى ارتفاع أسهم 4 شركات هي: بنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ارتفاع 1.39%، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة ارتفاع 1.18%، وبنك البركة سورية بنسبة ارتفاع 0.44%، والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة ارتفاع 0.01%، وسجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية انخفاضاً إلى مستوى 37 مليون ليرة سورية، مقارنةً بمستوى 82 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، كما انخفض حجم التداول إلى مستوى 56 ألف سهم، مقارنةً بمستوى 104 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 92صفقة مقارنةً بـ 119صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 4 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

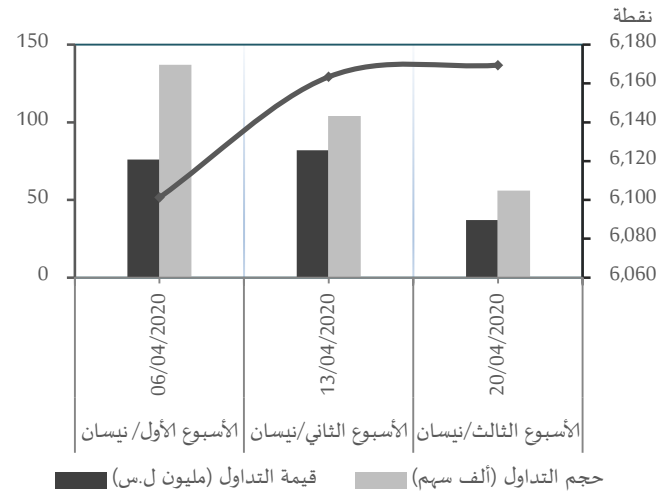

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

سيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق، حيث ارتفعت حصته إلى مستوى 89.43% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 87.14% في تداولات الأسبوع السابق، وارتفعت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 7.44% مقارنةً بمستوى 2.80% في تداولات الأسبوع السابق، كما ارتفعت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 0.89% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 0.57% في تداولات الأسبوع السابق، بينما انخفضت حصة قطاع الاتصالات إلى مستوى 2.24% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 9.49% في تداولات الأسبوع السابق، بينما لم يجر تداول على كل من قطاعي الخدمات، والزراعة.

الشكل رقم 5 الحصة السوقية لكل قطاع

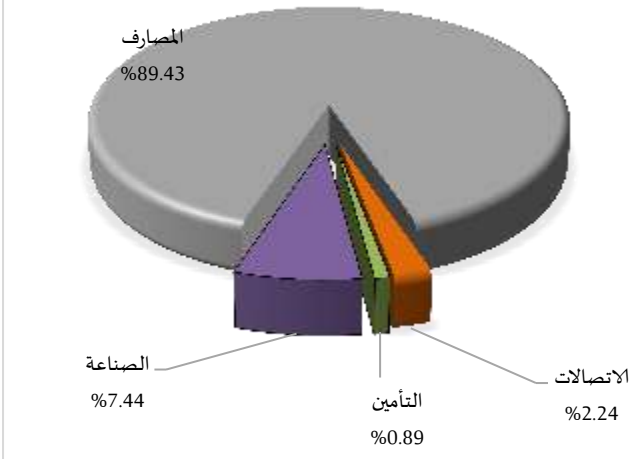

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي: بنك الشام سورية متصدراً بنسبة استحواذ 43.10% وحجم تداول 25,558 سهم، وبنك البركة سورية بنسبة استحواذ 31.99% وحجم تداول 12,455 سهم، والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة استحواذ 7.44% وحجم تداول 7,248 سهم، وبنك الشرق بنسبة استحواذ 6.05% وحجم تداول 3,330 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 4.37% وحجم تداول 2,860 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 2.25%% وحجم تداول 2,490سهم، وشركة سيريتل موبايل تيليكوم بنسبة استحواذ 2.24% وحجم تداول 105سهم، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة استحواذ 1.29% وحجم تداول 1,000 سهم في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

رئاسة مجلس الوزراء: التطبيق الأمثل لقرارات التصدي لكورونا، واتخاذ العقوبات صارمة بحق المخالفين، وتأمين عودة المواطنين المنقطعين في الدول الأخرى:

أكد مجلس الوزراء أن جميع القرارات المتخذة في مجال التصدي لوباء كورونا ولا سيما العودة الجزئية لمختلف (المهن والفعاليات والأسواق) تهدف بصورة رئيسة إلى المزيد من الحرص على المواطن وتخفيف معاناته في حصوله على مستلزماته اليومية ما يفرض على الجميع الالتزام بأوقات الحظر المفروضة ومراعاة الشروط الصحية المتعلقة بالوقاية الشخصية والنظافة العامة وخاصة أن سورية لم تتجاوز حتى اللحظة خطر تفشي الفيروس في ظل تصاعد الإصابات على المستويين الإقليمي والدولي.

وجدد المجلس ثقته بوعي المواطنين والتزامهم بالحجر الطوعي في المنازل وعدم الخروج إلا للضرورة وتم الطلب من وزارتي الداخلية والإدارة المحلية والبيئة إلزام المحافظين وقيادات الشرطة بالمحافظات بالتطبيق الأمثل للقرارات المتخذة لإعادة (الأسواق والمهن) إلى العمل والتأكد من تقيّدها بشروط السلامة الصحية واتخاذ العقوبات الصارمة بحق المخالفين بما فيها الإغلاق.

ووافق مجلس الوزراء على الآلية المقدمة من وزارة الصحة لتأمين عودة المواطنين المنقطعين في الدول الأخرى نتيجة إجراءات محاربة فيروس كورونا وتم تكليف وزارة الخارجية الطلب من السفارات والقنصليات تزويدها بأسماء الراغبين بالعودة والتنسيق مع وزارات الداخلية والنقل والصحة لتسهيل إجراءات عودتهم على أن يتم تطبيق الحجر الصحي على جميع العائدين لمدة 14 يوم.

وضمن متابعته المستمرة والدورية لإنجاز مشروع الدفع الالكتروني اعتمد المجلس منظومة الخدمات الجديدة في وزارات المالية والكهرباء والداخلية والموارد المائية وتتضمن تقديم 10 خدمات معتمدة في مراكز خدمة المواطن اعتباراً من بداية شهر أيلول من عام 2020، إضافةً إلى استكمال ربط المصرفين العقاري والتجاري في منظومة الدفع الالكتروني في أول شهر حزيران من عام 2020.

المؤسسة العامة للمناطق الحرة: استقرار إيراداتها رغم إجراءات التصدي لكورونا:

أكدت المؤسسة العامة للمناطق الحرة أن إيراداتها حافظت على استقرارها على الرغم من تطبيق الإجراءات الاحترازية للتصدي لفيروس كورونا كونها تعتمد بصورة أساسية على بدلات الأشغال السنوية التي تستوفيها من المستثمرين إضافة إلى البدلات النوعية الأخرى التي تستوفيها لقاء الخدمات التي تقدمها للمستثمرين، حيث أن إيرادات المؤسسة حتى نهاية شباط من عام 2020 بلغت 2,392 مليار ليرة سورية بنسبة تتجاوز الـ 50% من إيرادات العام الماضي التي بلغت 4,504 مليار ليرة سورية متوقعة أن تكون إيرادات هذا العام أكبر من إيرادات العام السابق رغم الظروف الحالية، وبينت المؤسسة أنها تعمل رغم إجراءات التصدي لفيروس كورونا على تسيير معاملات المستثمرين وإدخال البضائع والآليات القادمة من خارج سورية إلى منشآتهم دون أي تأخير لافتةً إلى أن انخفاض النشاط التجاري في ظل الظروف الحالية لأي مستثمر يعود بصورة رئيسة إلى الإجراءات التي اتخذتها دول العالم جراء تداعيات فيروس كورونا التي أثرت بدورها في حركة التبادل التجاري بين الدول.

الاقتصادات العربية:

الأردن: نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2019:

نما الاقتصاد الأردني على أساس سنوي بنسبة 2.1% في الربع الرابع من عام 2019، مقارنةً بنموه بنسبة 1.9% في الفترة السابقة، وهو أسرع توسع منذ الربع الثاني من عام 2018، ويعود ذلك إلى ارتفاع في كل من؛ أنشطة التعدين والمحاجر، والنقل، والاتصالات، وتحسن النشاط الزراعي.

المغرب؛ ارتفاع معدل التضخم في شهر آذار من عام 2020:

ارتفع معدل التضخم السنوي في المغرب إلى 1.5% في شهر آذار من عام 2020، مقارنةً بـ 1.1% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أعلى معدل تضخم منذ شهر كانون الأول من عام 2018، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية، وعلى أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.4% في شهر آذار من عام 2020، بعد انخفاضها بنسبة 0.2% في الشهر السابق من العام ذاته.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو؛

انخفاض مؤشر ثقة المستهلك في شهر نيسان من عام 2020:

انخفض مؤشر ثقة المستهلك في منطقة اليورو إلى (-22.7) نقطة في شهر نيسان من عام 2020، مقارنةً بـ (-11.6) نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أدنى مستوى منذ شهر آذار من عام 2009، ويعود ذلك إلى انخفاض معنويات المستهلكين.

اتساع الفائض التجاري في شهر شباط من عام 2020:

اتسع الفائض التجاري لمنطقة اليورو إلى 23.0 مليار يورو في شهر شباط من عام 2020 مقارنةً بـ 18.5 مليار يورو في الشهر ذاته من العام السابق، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 1.6%، وانخفضت الواردات بنسبة 1.0%.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

انخفاض الطلبيات الجديدة للسلع المعمرة في شهر آذار من عام 2020:

انخفضت الطلبيات الجديدة للسلع المعمرة الأمريكية على أساس شهري بنسبة 14.4% في شهر آذار من عام 2020، بعد ارتفاعها بنسبة 1.1% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أكبر انخفاض في طلبيات السلع المعمرة منذ شهر آب من عام 2014، حيث أدت جائحة الفيروس التاجي إلى إغلاق الأعمال والمتاجر وانخفض الطلب على معدات النقل، ويرجع ذلك بصورة رئيسة إلى الانخفاض في الطلبات على الطائرات غير الدفاعية وقطع الغيار.

ارتفاع أسعار المنازل في شهر شباط من عام 2020:

ارتفع متوسط أسعار المنازل ذات الأسرة الواحدة في الولايات المتحدة بنسبة 0.7% في شهر شباط من عام 2020، مقارنةً بـ 0.5% في الشهر السابق من العام ذاته. وعلى أساس سنوي؛ ارتفعت أسعار المنازل بنسبة 5.7% في شهر شباط من عام 2020، مقارنةً بالشهر ذاته من العام السابق.

الاقتصاد البريطاني:

انخفاض مبيعات التجزئة في شهر آذار من عام 2020:

انخفضت مبيعات التجزئة في المملكة المتحدة على أساس شهري بنسبة 5.1% في شهر آذار من عام 2020، بعد انخفاضها بنسبة 0.3% في الشهر السابق من العام ذاته، ويعود ذلك إلى انخفاض مبيعات متاجر الملابس انخفاضاً حاداً. وعلى أساس سنوي؛ انخفضت مبيعات التجزئة بنسبة 5.8%في شهر آذار من عام 2020، مقارنةً بالشهر ذاته من العام السابق.

الاقتصاد الروسي

ارتفاع معدل البطالة في شهر آذار من عام 2020:

ارتفع معدل البطالة في روسيا إلى 4.7% في شهر آذار من عام 2020، مقارنةً بـ 4.6% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل بمقدار 60 ألف شخص عن الشهر السابق إلى 3.485 مليون شخص.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين؛

خفض سعر الفائدة الرئيس للمرة الثانية في العام 2020:

خفض بنك الصين الشعبي أسعار الفائدة الرئيسة بمقدار 20 نقطة أساس إلى مستوى قياسي منخفض بلغ 3.85% في 20 نيسان من عام 2020، وهو التخفيض الثاني هذا العام حيث سعى صناع السياسات لدعم الاقتصاد الذي يعاني من تفشي COVID-19 بعد أن انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.8% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2020، وهو أول انخفاض منذ عام 1992. كما تم تخفيض سعر الفائدة الأساس (LPR) بمقدار 10 نقاط أساس إلى 4.65%.

انخفاض الإنفاق المالي في الفترة من شهر كانون الثاني إلى آذار من عام 2020:

انخفض الإنفاق المالي للصين على أساس سنوي بنسبة 5.7% إلى 5.528 تريليون يوان صيني في الفترة من شهر كانون الثاني إلى آذار من عام 2020. وفي الوقت نفسه، تراجعت الإيرادات المالية للبلاد خلال الفترة بنسبة 14.3% لتصل إلى 4.598 تريليون يوان، وسط تفشي COVID-19 وإجراءات تخفيف الضرائب في شهر آذار فقط، كما تراجعت الإيرادات المالية على أساس سنوي بنسبة 26.1% لتواصل تراجع الشهر السابق.

اليابان؛ انخفاض مؤشر النشاط الصناعي في شهر شباط من عام 2020:

انخفض مؤشر النشاط الصناعي في اليابان على أساس شهري بنسبة 0.6% في شهر شباط من عام 2020، بعد ارتفاعه بنسبة 0.6% في الشهر السابق من العام ذاته وهو أول انكماش في جميع أنشطة الصناعة منذ شهر تشرين الأول الماضي، حيث تقلص الإنتاج في جميع الأنشطة الصناعية، وعلى أساس سنوي؛ انخفض مؤشر جميع أنشطة الصناعة بنسبة 2.1% في شهر شباط من عام 2020، بعد انخفاضها بنسبة 1.8% في الشهر السابق من العام ذاته.

سنغافورة؛ ارتفاع الإنتاج الصناعي في شهر آذار من عام 2020:

ارتفع الإنتاج الصناعي في سنغافورة على أساس سنوي بنسبة 16.5% في شهر آذار من عام 2020، بعد انخفاضه بنسبة 0.7% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أكبر نمو في الإنتاج الصناعي منذ شهر كانون الأول من عام 2018، مدعوماً بإنتاج التصنيع الطبي الحيوي، والهندسة الدقيقة، وهندسة النقل. وعلى أساس شهري؛ ارتفع الإنتاج بنسبة 21.7% في شهر آذار من عام 2020، بعد انخفاض هامشي بنسبة 22.1% في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أعلى ارتفاع شهري له منذ شهر كانون الأول من عام 2011.

المنظمات والهيئات الدولية:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ بيان مشترك حول تأثيرات فيروس كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية:

بمناسبة الاجتماع الاستثنائي لوزراء الزراعة في مجموعة العشرين، أصدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) والبنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي البيان المشترك التالي حول تأثيرات فيروس كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية: "أدت جائحة فيروس كوفيد-19 إلى خسارة كبيرة في الأرواح في جميع أنحاء العالم، وأصبحت تشكل تحدياً غير مسبوق ينطوي على تأثيرات اجتماعية واقتصادية بالغة من بينها المساس بالأمن الغذائي والتغذية. ولذلك يجب تنسيق الاستجابات للجائحة في جميع أنحاء العالم بصورة جيدة بما في ذلك استجابة مجموعة العشرين وغيرها، للحد من تأثيرات هذه الجائحة وإنهائها ومنعها من الظهور مجدداً".

وقد بدأت جائحة كوفيد-12 تؤثر بالفعل على النظام الغذائي برمته. فالقيود المفروضة على التنقل داخل البلد الواحد وبين البلد والآخر، يمكن أن تعيق الخدمات اللوجستية المتعلقة بالأغذية، وتعطل سلاسل الإمدادات الغذائية بصورة كاملة، وتؤثر على توافر الغذاء. كما أن تأثيرات هذه القيود على حرية حركة العاملين في الزراعة وعلى إمداد المزارعين بالمدخلات الزراعية، سيخلق قريباً تحديات على إنتاج الأغذية مما يهدد بالتالي الأمن الغذائي لجميع الناس وتحديداً الذين يعيشون في الدول الأكثر فقراً، ويجب اعتبار الزراعة والخدمات اللوجستية المرتبطة بها أمراً أساسياً، وينبغي زيادة الجهود لضمان عمل سلاسل القيمة الغذائية بصورة جيدة وتشجيع إنتاج وتوافر الأغذية المتنوعة والآمنة والمغذية للجميع، وعند القيام بذلك، من الضروري إعطاء الأولوية لصحة المستهلكين والعمال والالتزام بإجراءات السلامة مثل فحص الإصابة بفيروس مرض كوفيد-19، والتباعد الاجتماعي وغيرها من ممارسات الصحة والنظافة، وفي الوقت الحالي تتوفر إمدادات جيدة من الأغذية في الأسواق العالمية، ويجب على جميع الدول، خاصةً تلك التي تمتلك حصة كبيرة في التجارة، أن تحرص على أن تبقى مصدراً ثابتاً وشفافاً وموثوقاً للغذاء. فأثناء أزمة أسعار الأغذية في 2007-2008، أدت الإجراءات التي اتخذتها بعض

الدول مدفوعة بالذعر، مثل فرض حظر على التصدير والعمل بسرعة على زيادة مخزوناتها من مشتريات الأغذية عن طريق استيرادها، إلى تفاقم اضطرابات السوق. وعلى الرغم من أن إمدادات الغذاء خلال الفترة 2007-2008 كانت تتعرض لضغوط أكبر بسبب الصدمات المناخية العالمية، إلا أن تلك التصرفات أثرت سلباً على التوازن بين العرض والطلب على الأغذية، وأدت إلى زيادة تقلبات الأسعار والإسهام في تلك التقلبات في نهاية المطاف. وقد كان لتلك التأثيرات المباشرة تبعات ضارة للغاية على الدول المنخفضة الدخل التي تعتمد على استيراد الأغذية، وكذلك على جهود المنظمات الإنسانية لشراء الإمدادات. وبالتالي يجب على الدول أن تعمل معاً لتعزيز التعاون بينها خلال هذه الجائحة التي تؤثر على جميع مناطق العالم. ومن المهم الحرص على ألا تؤدي السياسات المتخذة مثل الإجراءات القصيرة الأمد للحد من التجارة، إلى العبث بالأسواق العالمية.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

انخفضت أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية، باستثناء مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** الذي ارتفع بنسبة بلغت 1.68% مسجلاً 1,891.06 نقطة بدعم من قطاعات الخدمات، والعقارات، والمصارف، بينما انخفض المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** بنسبة بلغت 0.83% مسجلاً 9,009.80 نقطة بضغط من قطاعات النقل، والخدمات، والصناعة، وانخفض المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة بلغت 0.40% مسجلاً 6,604.90 نقطة بضغط من قطاعات الطاقة، والخدمات، والمالية، وكذلك انخفض المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** بنسبة بلغت 0.34% مسجلاً 10,120.46 نقطة بضغط من قطاعات الموارد الأساسية، والصناعة، والمصارف، بينما لم يجر تداول في البورصة الأردنية بعد قرار الحكومة الأردنية تعليق التداولات في بورصة عمان حتى إشعار آخر بعد إغلاق مؤشرها عند أدنى مستوياته في 2020/03/19 منذ شهر كانون الأول من عام 2003 نتيجة تفشي فيروس كورونا بين الدول وظهور إصابات بالفيروس في الأردن.

الشكل رقم 6 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

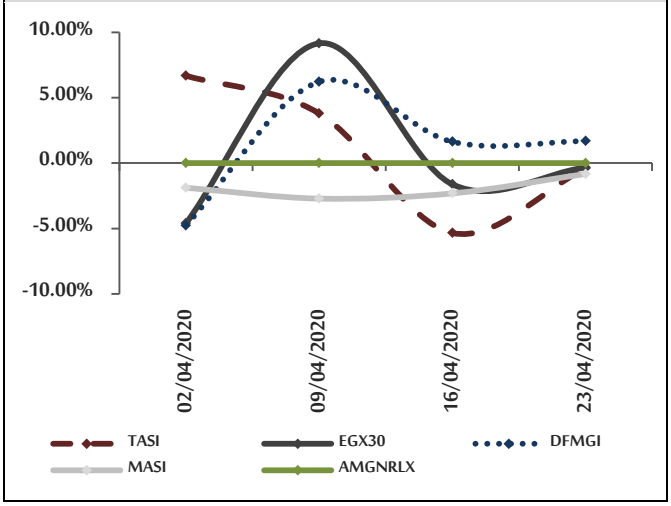

الأسهم الأمريكية:

أنهت مؤشرات الأسواق الأمريكية في نهاية تداولاتها الأسبوعية على انخفاض نتيجة انكماش قطاع الصناعات التحويلية، وارتفاع عدد طلبات الإعانة في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 26.45 مليون طلب خلال خمس أسابيع، مسجلةً خسائر في قطاعات الصناعة، والخدمات، والمصارف، والتكنولوجيا؛ حيث انخفض مؤشر DJI بنسبة بلغت 1.93% مسجلاً 23,775.27 نقطة، وانخفض مؤشر S&P500 بنسبة بلغت 1.32% مسجلاً 2,836.74 نقطة، وكذلك انخفض مؤشر NASDAQ بنسبة بلغت 0.18% مسجلاً 8,634.52 نقطة.

الشكل رقم 7 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

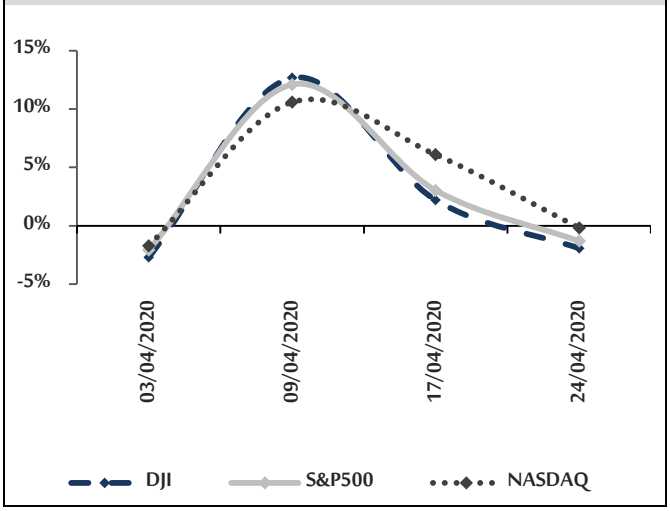

الأسهم الأوروبية:

انخفضت الأسهم الأوروبية في نهاية تداولاتها الأسبوعية وسط تجدد المخاوف حول تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، حيث انخفض مؤشر DAX30 الألماني بنسبة بلغت 2.73% مسجلاً 10,336.09 نقطة بضغط من قطاعات المصارف، والتكنولوجيا، والصناعة، وانخفض مؤشر CAC40 الفرنسي بنسبة بلغت 2.35% مسجلاً 4,393.32 نقطة بضغط من قطاعات الطاقة، والمالية، والخدمات، كذلك انخفض مؤشر FTSE100 البريطاني بنسبة بلغت 0.60% مسجلاً 5,752.23 نقطة بضغط من قطاعات الخدمات، والتعدين، والسياحة والترفيه.

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع

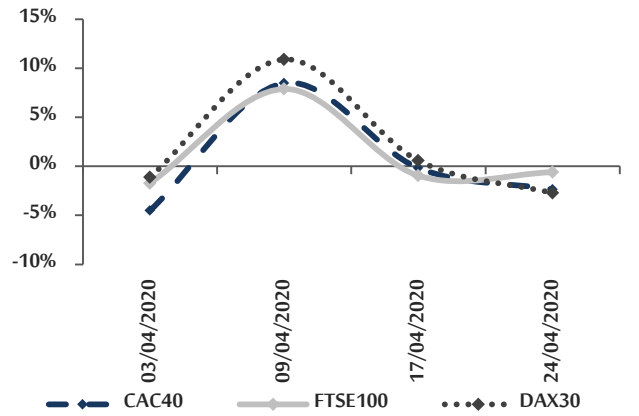

الأسهم الآسيوية:

انخفضت مؤشرات الأسواق المالية الآسيوية في نهاية تداولاتها الأسبوعية بعد تقرير لمنظمة الصحة العالمية بأن العالم لايزال أمامه طريق طويل، وأن الفيروس التاجي قد يستمر لفترة طويلة، وبأن غالبية سكان العالم لا يزالون عرضة للإصابة بالفيروس، حيث انخفض مؤشر S&P/ASX200 الأسترالي بنسبة بلغت 4.46% مسجلاً 5,242.60 نقطة بضغط من قطاعات المالية، والنقل، والاتصالات، وانخفض مؤشر NIKIE225 الياباني بنسبة بلغت 3.19% مسجلاً 19,262.00 نقطة بضغط من قطاعات المصارف، والنقل، والتجزئة، كما انخفض المؤشر الرئيس للبورصة الهندية NSEI50 بنسبة بلغت 1.21% مسجلاً 9,154.40 نقطة بضغط من قطاعات المصارف، والاتصالات، والعقارات، وكذلك انخفض مؤشر شنغهاي المركب SSEC الصيني بنسبة بلغت 1.06% مسجلاً 2,808.53 نقطة بضغط من قطاعات التكنولوجيا، والاتصالات، والخدمات.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

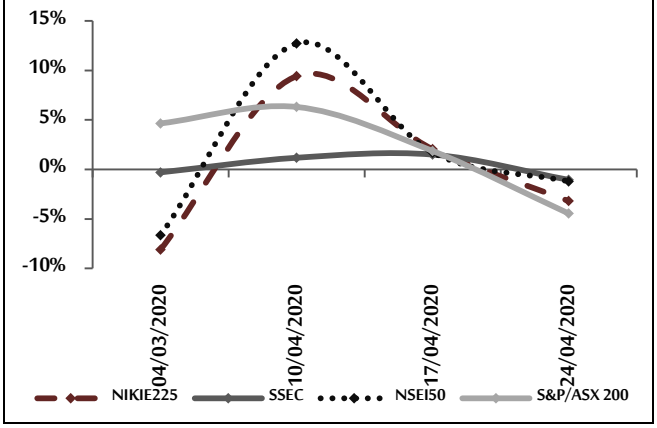

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع، حيث ارتفع مؤشر **IMOEX** بنسبة بلغت 1.07% مسجلاً 2,562.03 نقطة بدعم من قطاعات النفط والغاز الطبيعي، والخدمات، والصناعة.

الشكل رقم 10 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

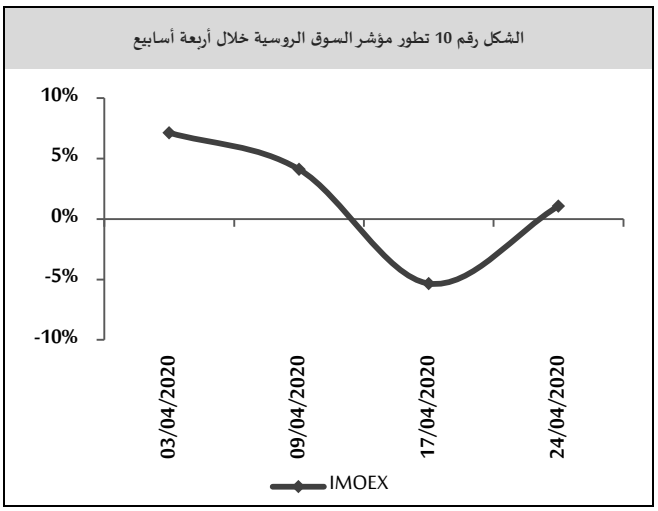

أسعار العملات:

اليورو:

انخفض اليورو في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.0863 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.0878 دولار أمريكي لليورو) وسط ارتفاع الدولار الأمريكي مع ارتفاع مخاوف الأسواق بعد انهيار أسعار

العقود الآجلة للنفط الخام الأمريكي بسبب عمليات بيع مكثف من قبل المتداولين في العقود الآجلة للنفط بهدف التخلص منها بالسرعة الكافية لتفادي الوصول إلى مواعيد الاستحقاق وتسلم الخام الحقيقي، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.0821دولار أمريكي لليورو وسط بيانات اقتصادية أوروبية ضعيفة1.

الشكل رقم 11 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

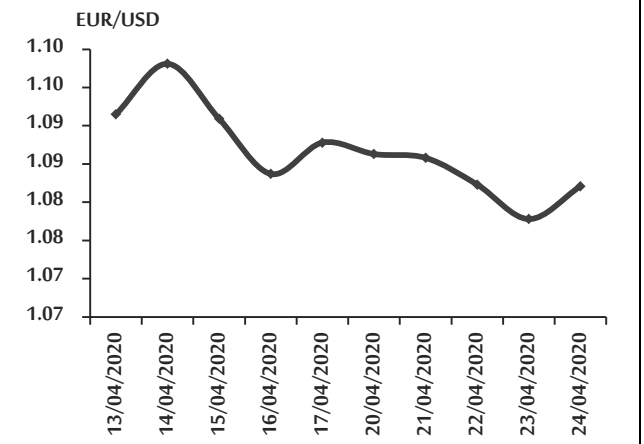

الجنيه الإسترليني:

انخفض الجنيه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.2437 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.2501 دولار أمريكي للجنيه) مع ارتفاع أعداد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا وتحذيرات من موجة ثانية لتفشي فيروس كورونا في المملكة المتحدة، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.2334 دولار أمريكي للجنيه بعد ارتفاع غير متوقع في معدل البطالة[2]، بينما ارتفع في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.2369 دولار أمريكي للجنيه عقب تصريحات وزير الصحة البريطاني الذي أكد على أن خروج بلاده من الاتحاد الأوروبي لم يؤثر سلباً في قدرتها على مواجهة فيروس كورونا، وعلى أن بريطانيا تمتلك ما يكفي من أطقم الرعاية الصحية اللازمة لمواجهة الفيروس، وهذا على عكس شائعات ألمحت إلى نقص عدد الأطباء بسبب بريكست، إضافةً إلى إعلانه عن تحسن الوضع الصحي لرئيس الوزراء البريطاني الذي كان قد أصيب بفيروس كورونا.

الشكل رقم 12 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

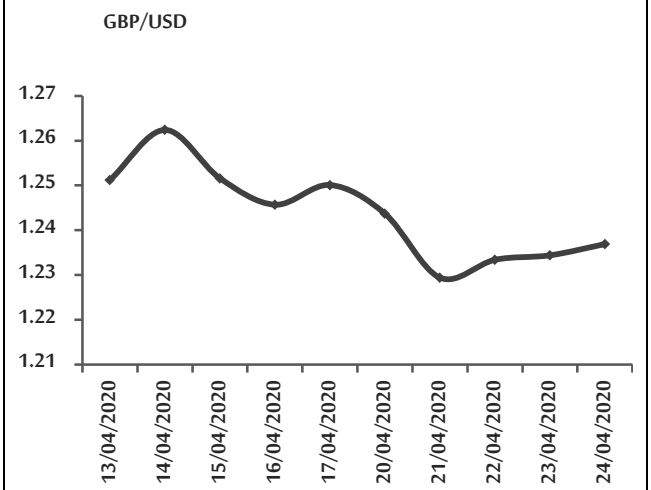

الين:

انخفض الين في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 107.63 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 107.53 ين للدولار الأمريكي) نتيجة انخفاض الصادرات اليابانية[3]، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 107.75 ين للدولار الأمريكي وسط بيانات اقتصادية يابانية ضعيفة[4]، بينما ارتفع في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 107.51 ين للدولار الأمريكي وسط أنباء تشير إلى تسهيل نقدي إضافي محتمل من بنك اليابان بهدف الحد من الآثار السلبية لانتشار فيروس كورونا،

[1] هبطت القراءة الأولية لمؤشر مديري المشتريات الخدمي في منطقة اليورو إلى أدنى مستوياتها تاريخياً مع تراجعه إلى 11.7 نقطة في شهر نيسان من عام 2020 مقارنةً بـ 26.4 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته. تزامناً مع تراجع المؤشر التصنيعي إلى33.6 نقطة في شهر نيسان من عام 2020، مقارنةً بـ 44.5 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته وهو أدنى مستوى منذ شهر شباط من عام 2009.

[2] ارتفع معدل البطالة إلى 4% في شهر شباط من عام 2020 مقارنةً بـ 3.9 في الشهر السابق من العام ذاته، وبأعلى من توقعات السوق باستقرار المؤشر عند 3.9%.

[3] تراجعت الصادرات اليابانية بنسبة 11.7% إلى 6.36 تريليون ين ياباني في شهر آذار من عام 2020، مقارنةً بانخفاضها بنسبة 1% في الشهر السابق من العام ذاته، وبأعلى من توقعات السوق بانخفاضها بنسبة 10.1%.

[4] أظهرت بيانات أولية انخفاض مؤشر مديري المشتريات الخدمي في اليابان إلى مستوى قياسي جديد بلغ 22.8 نقطة في شهر نيسان من عام 2020، مقارنةً بـ 33.8 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته.

وتصريحات وزير الاقتصاد الياباني بأن حزمة التحفيز الجديدة ستحفز الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.4%.

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

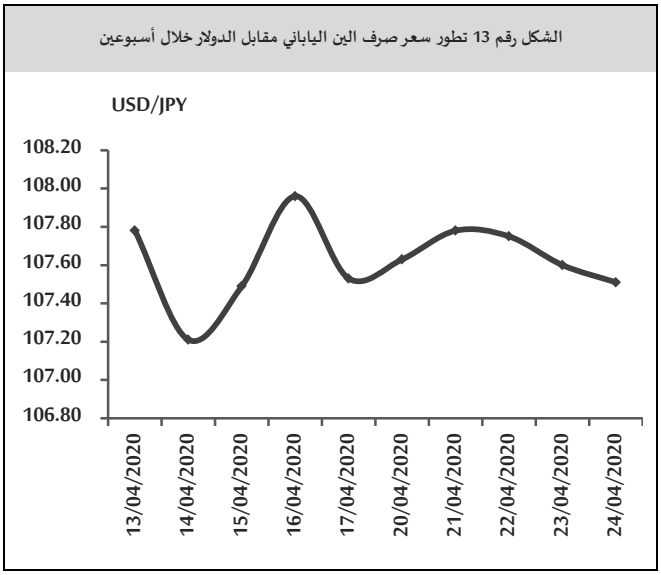

اليوان:

انخفض اليوان في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 7.0736 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 7.0731 يوان للدولار الأمريكي) وسط ارتفاع الدولار الأمريكي، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 7.0841 يوان للدولار الأمريكي مع استمرار ارتفاع الدولار الأمريكي في ظل استمرار قلق المستثمرين عقب هبوط تاريخي للعقود الآجلة للخام الأمريكي لأقل من الصفر وعزوفهم عن المخاطرة، إضافةً إلى تلقيه دعماً نتيجة حالة القلق فيما يتعلق بصحة زعيم كوريا الشمالية عقب تقارير إعلامية تفيد بتلقيه علاجاً عقب خضوعه لإجراء طبي خاص بالقلب والأوعية الدموية، بينما ارتفع في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 7.0819 يوان للدولار الأمريكي مدعوماً بتصريحات الرئيس الصيني بأن بلاده ستعزز الاستثمار في قطاعات مختلفة تشمل شبكة الجيل الخامس والذكاء الصناعي، والنقل، والطاقة، وزيادة التوظيف، وذلك بهدف تحفيز الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد في العالم الذي يعاني من تبعات جائحة فيروس كورونا.

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

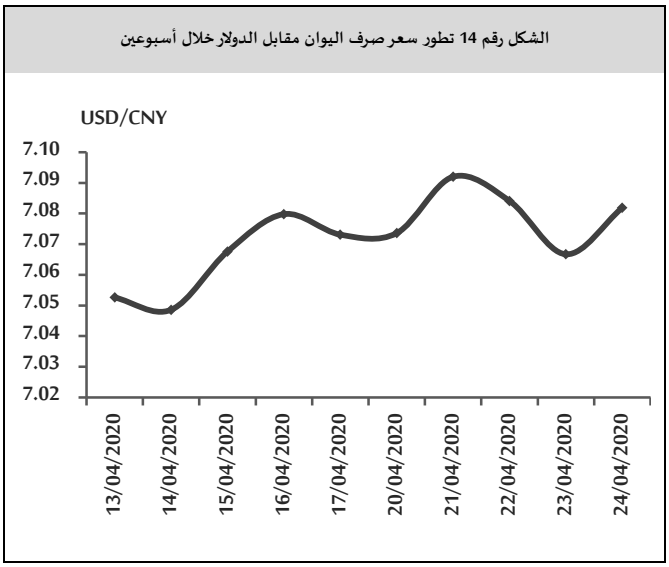

البتكوين:

تابعت عملة البتكوين انخفاضها في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 6,841.90 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت منخفضةً في الأسبوع السابق (عند مستوى 7,045.80 دولار أمريكي للوحدة الواحدة) وسط ارتفاع الدولار الأمريكي مدعوماً بانهيار أسعار العقود الآجلة للخام الأمريكي، بينما ارتفعت في تداولات منتصف الأسبوع وآخره لتغلق عند مستوى 7,506.80 دولار أمريكي للوحدة الواحدة في ظل ارتفاع الطلب على البيتكوين في ظل توفر السيولة في الأسواق نتيجة الإجراءات التحفيزية التي تتخذها المصارف المركزية والحكومات حول العالم بهدف الحد من آثار انتشار فيروس كورونا، وتوجه المستثمرين نحو العملات المشفرة على اعتبار أنها أقل تأثراً بالكوارث العالمية من الأصول التقليدية المتداولة في الأسواق مثل الأسهم والعملات.

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

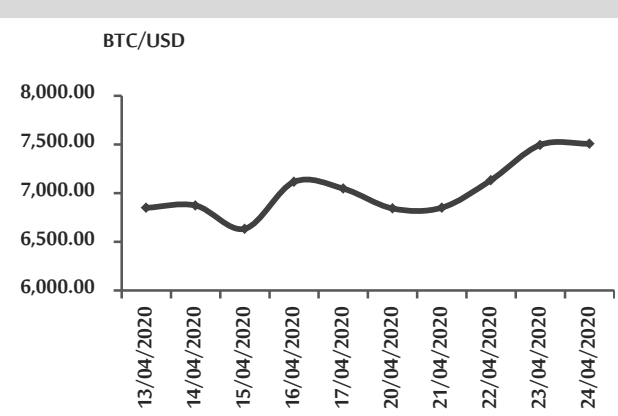

أسعار السلع

الذهب:

ارتفع الذهب في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,711.20 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,684.69 دولار أمريكي للأونصة) مدعوماً بارتفاع الطلب عليه كملاذ آمن مع ارتفاع مخاوف المستثمرين وهبوط أسواق الأسهم العالمية نتيجة انهيار أسعار النفط الخام الأمريكي بأكثر من 100% لتتحول إلى سلبية للمرة الأولى على الإطلاق، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1,738.30 دولار أمريكي للأونصة بدعم من توقعات لمزيد من إجراءات التحفيز المالي والنقدي وسط أضرار اقتصادية واسعة ناتجة عن أوامر البقاء في المنزل وإغلاق الشركات حول العالم لكبح انتشار فيروس كورونا ويميل الذهب للاستفادة من الإجراءات التحفيزية الواسعة من المصارف المركزية لأن المستثمرين غالباً ما يعتبرونه أداة للتحوط من التضخم وانخفاض قيم العملات، بينما انخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1,735.60 دولار أمريكي للأونصة عقب قيام المستثمرين بعمليات بيع المعدن الأصفر بهدف جني الأرباح.

الشكل رقم 16 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

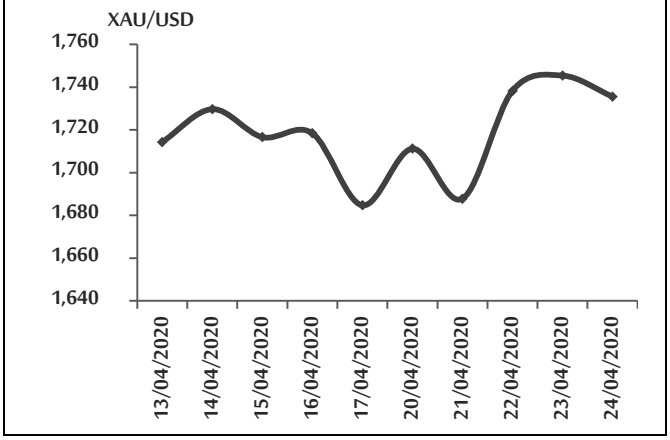

النفط:

انخفض النفط في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 25.57 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 28.08 دولار أمريكي للبرميل) عقب انهيار أسعار العقود الآجلة للنفط الخام الأمريكي يوم الاثنين 2020/04/20 لتنهي الجلسة سلبية للمرة الأولى في التاريخ عند (37.63-) دولار للبرميل مع إقبال المتعاملين على البيع بكثافة بسبب امتلاء سريع لمنشآت التخزين نتيجة انخفاض الطلب الفعلي على الخام مع اتخاذ إجراءات العزل حول العالم للحد من انتشار فيروس كورونا، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 20.37 دولار أمريكي للبرميل نتيجة ارتفاع مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية[1]، بينما ارتفع في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 21.44 دولار أمريكي للبرميل، بعد أن قالت دول منتجة للخام إنها ستسرع تخفيضات الإنتاج المقررة من أجل التصدي لانهيار حاد في الطلب جراء جائحة كوفيد-19، حيث من المقرر أن تبدأ منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وروسيا ومنتجون آخرون في إطار مجموعة أوبك+ خفضاً قياسياً للإنتاج بمقدار 9.7 مليون برميل يومياً اعتباراً من الأول من شهر أيار من عام 2020، وكانت الكويت قد أعلنت بأنها بدأت في خفض إمداداتها النفطية مبكراً قبل بدء اتفاق أوبك+.

الشكل رقم 17 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

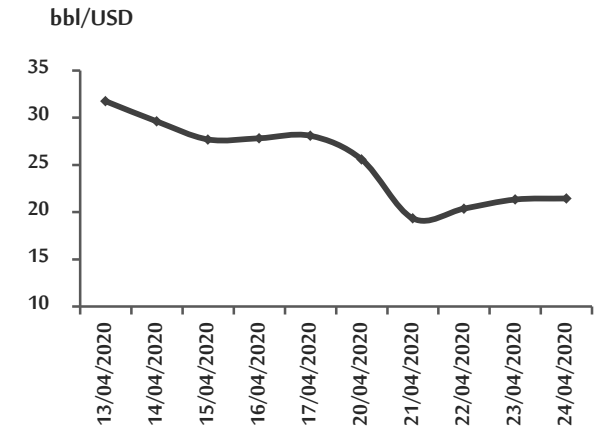

1 قالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن مخزونات الخام ارتفعت بمقدار 15 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في17 نيسان من عام 2020 لتصل إلى 518.6 مليون برميل غير بعيدة عن أعلى مستوى لها على الإطلاق البالغ 535 مليون برميل الذي سجلته في شهر أيار من عام 2017.

الغاز الطبيعي:

ارتفع الغاز الطبيعي في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.924 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[1] بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1.753 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) بعد ارتفاع العقود الآجلة الأمريكية للغاز الطبيعي مسجلة أعلى مستوى لها في ستة أسابيع بفعل القلق من هبوط إنتاج الغاز بينما تغلق شركات الحفر آباراً نفطية في الأحواض الصخرية بسبب تحول أسعار الخام الأمريكي إلى سلبية للمرة الأولى، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.939 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية نتيجة انخفاض منصات حفر الغاز الطبيعي الأمريكية بمقدار 6 منصات لتبلغ 79 منصة في الأسبوع المنتهي في 17 نيسان من عام 2020 مما دعم توقعات تراجع إنتاج الغاز الطبيعي الصخري في الولايات المتحدة أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، بينما انخفض في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.746دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مع ارتفاع مخزونات الغاز الطبيعي الأمريكية[2]

الشكل رقم 19 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

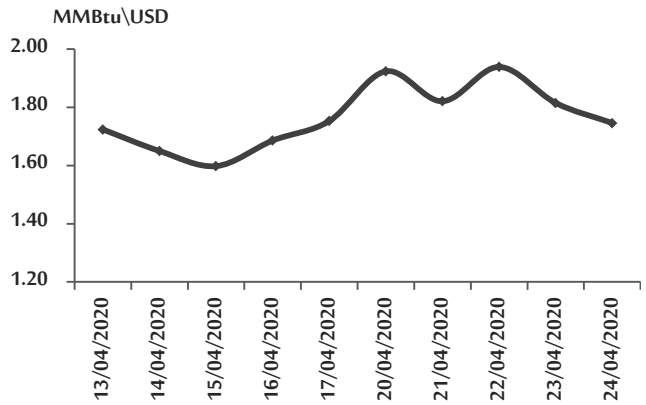

أوراق عمل بحثية:

بنك التسويات الدولية: الإصلاحات التنظيمية المالية الدولية بعد الأزمة:[3]

تبحث هذه الدراسة في الإصلاحات التنظيمية المالية ما بعد الأزمة، وتدرس كيف تتناسب هذه الإصلاحات مع بعضها البعض. تحديداً، تقوم بتقييم الميزات الجديدة البارزة للمعايير المصرفية الدولية في إطار تحليلي موحد. والفكرة الرئيسة في هذا الإطار هي "القدرة على امتصاص الصدمات"، التي تكون أكبر عندما يكون هناك تعرض أقل للخسائر التي تحدثها الصدمة، ويتوفر المزيد من الموارد لاستيعاب هذه الخسائر. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ أن حزمة الإصلاح التنظيمي لما بعد الأزمة زادت من قدرة النظام المالي على امتصاص الصدمات من خلال تحسين كمية وجودة وقوة رأس المال المطلوب للمصارف وصياغة مبادئ متكاملة وأكثر صرامة لبرامج التحويلات النقدية، فقد قامت برفع الموارد التي تمتص الخسائر للمخاطر التي سبق تغطيتها. ومن خلال تطوير معايير السيولة التي طال انتظارها، قللت من تعرض المصارف للخسائر. وأنشأت لأول مرة موارد مخصصة لامتصاص الخسائر للمخاطر النظامية من خلال تضمين منظور احترازي كبير والاعتماد على معايير تنظيمية متعددة لمعالجة المخاطر

1 عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون BTU1000، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

[2] كشفت البيانات الصادرة عن إدارة الطاقة الأمريكية بأن مخزونات الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة ارتفعت بنحو 43 مليار متر مكعب في الأسبوع المنتهي في 17 نيسان من عام 2020، مقارنةً بارتفاعها بنحو 73 مليار متر مكعب في الأسبوع السابق.

[3] BIS,Post-crisis international financial regulatory reforms: a primer, No.859, Apr, 2020.

المماثلة. ثانياً؛ هناك توافق دولي من الناحية التنظيمية والإشراقية على أن الأولوية الآن هي التنفيذ الكامل والآني والمتسق لحزمة المعايير التنظيمية. وهذا مهم بصورة خاصة في وقت تقترب فيه الدورة التنظيمية من ذروتها حيث تزداد الضغوط لتخفيف المعايير المتفق عليها بصورة طبيعية، وهذا هو أحد الأسباب التي تشدد على أهمية الحفاظ على نهج محافظ للتنظيم. وبمجرد الانتهاء من تنفيذ الحزمة التنظيمية المتفق عليها يجب أن تتطور اللوائح إلى جانب النظام المالي والبيئة الاقتصادية الأوسع. على سبيل المثال، تثير التكنولوجيا الكبيرة تحديات مهمة جديدة وينطبق الشيء نفسه على المخاطر المناخية. وأخيراً؛ أكدت الدراسة أن مهمة ضمان الاستقرار المالي هي مهمة مشتركة، تتجاوز نطاق التنظيم والإشراف (رغم أن التنظيم والإشراف الفّعال ضروري، إلا أنه يبقى جزء فقط من الحل)، وتشمل السياسات المصممة لتعزيز النمو المستدام والتي تدعم السياسة الاحترازية عن طريق الحد من تراكم الاختلالات المالية واسعة النطاق، ومن أهمها السياسة النقدية.

بنك التسويات الدولية؛ الجوانب المختلفة للتعقيد في التوزع الجغرافي لفروع المصرف:[1]

تبحث هذه الدراسة العلاقة بين التعقيد الجغرافي للمصرف والمخاطر باستخدام مجموعة بيانات من 96 كيان مصرفي عالمي يقع مقرها في 22 دولة خلال الفترة (2008-2016). وتبني هذه الدراسة مقياس للتغطية الجغرافية الذي يغطي من الناحية النظرية حجم الهيكل التنظيمي (عدد الشركات التابعة) وكذلك مدى انتشارها الجغرافي (عدد البلدان المضيفة) والتركز داخل البلدان المضيفة لها، ويوفر هذه المؤشر معلومات مختلفة ومكملة لتلك التي تم قياسها بواسطة مقياس (لجنة بازل للإشراف المصرفي) للتعقيد المستخدم في تقييم المصارف العالمية ذات الأهمية النظامية. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة؛ أولاً؛ أن التعقيد في التوزع الجغرافي لفروع المصرف يمكن أن يساعد في تخفيف الآثار السلبية للصدمات الاقتصادية المحلية. وتعتمد أهمية التعقيد الجغرافي للمصرف في هذا الصدد على نموذج العمل الذي يختاره المصرف: فكلما انخفضت حصة الشركات التابعة، كان دور التعقيد أضعف كقوة تخميد الصدمة. والتعقيد الجغرافي أقل فائدة في هذا الصدد إذا كانت دورات العمل في البلدان التي يعمل فيها المصرف مرتبطة ارتباط وثيق بتلك الموجودة في البلد الأصلي. وهذه النتائج تتماشى مع الأدبيات حول دور التنويع في إدارة مخاطر المصرف، حيث أن المصرف الأكثر تعقيد جغرافي هو أيضاً مصرف أكثر تنوعاً. ثانياً؛ يتمتع النطاق الجغرافي الأوسع بقيمة تنوع في مواجهة الصدمات المحلية، ولكنه يزيد من التعرض للصدمات العالمية. يستمر هذا التأثير بغض النظر عن الشكل التنظيمي الذي يتم اختياره للشركات التابعة الأجنبية، ولكنه أضعف بالنسبة للمصارف التي لديها حصة أعلى من الشركات التابعة في الأسواق الناشئة. وأخيراً؛ فإن التعقيد الجغرافي للمصرف له جوانب متناقضة ويتفاقم هذا عند تقييم الدور الذي يلعبه هذا التعقيد عند التعامل مع التغييرات في التنظيم. على وجه الخصوص، يمكن أن يكون النطاق الجغرافي الأوسع وسيلة تسمح للمصارف بتغيير آثار التنظيم على ميزانيتها العمومية، مما قد يزيد من المخاطر. وهناك أدلة قوية على أن التعقيد الجغرافي للمصرف يمكن أن يخفف التأثير الإيجابي الذي يتركه التنظيم الاحترازي الأكثر تشدداً في رسملة المصارف. ويمكن للمصارف الأكثر تعقيد جغرافي التكيف بسهولة أكبر مع القيود التنظيمية في المناطق التي تعمل فيها. وتتوافق الأدلة من التغييرات التنظيمية العالمية والمتعددة الجنسيات مثل تنفيذ إطار GSIB (المصارف العالمية ذات الأهمية النظامية) وإنشاء آلية الإشراف الموحدة في أوروبا، مع هذه النتيجة.

اقتصاد الأسبوع

نيكاراغوا؛ أفقر بلدان أمريكا الوسطى

تقع نيكاراغوا في أمريكا الوسطى، متاخمةً للبحر الكاريبي وشمال المحيط الهادئ، بين كوستاريكا وهندوراس، وتبلغ

[1] BIS,The Janus face of bank geographic complexity,No.858 , Apr,2020.

مساحتها 130.4 ألف كم²، وعدد سكانها نحو 6.47 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في نيكاراغوا 12.5 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 13.12 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 0.01% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 60.1%من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 24.4%، ثم الإنتاج الزراعي بنسبة 15.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد نيكاراغوا انكماشاً بمعدل 7.7% في الربع الرابع من عام 2018، بعد انكماشه بمعدل 4.4% في الربع السابق من العام ذاته، حيث انخفض الإنتاج أكثر في قطاعات البناء والنقل والاتصالات وتجارة التجزئة والوساطة المالية والعقارات، كما تباطأ النمو في قطاعات التصنيع والصحة والتعدين والمحاجر.

معدل التضخم:

ارتفع معدل التضخم السنوي في نيكاراغوا إلى 6.13% في شهر كانون الأول من العام 2019، مقارنةً بمعدل 5.72% في الشهر السابق من العام ذاته، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى ارتفاع الأسعار بوتيرة أسرع بالنسبة للغذاء والصحة، وعلى أساس شهري؛ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في نيكاراغوا مسجلاً معدل 1% في شهر كانون الأول من العام 2019، مقارنةً بمعدل 0.8% في الشهر السابق من العام ذاته

معدل البطالة:

انخفض معدل البطالة في نيكاراغوا إلى 5.2% في الربع الرابع من عام 2018، مقارنةً بمعدل 6.2% في الربع الثالث من العام ذاته.

العجز التجاري:

سجلت نيكاراغوا عجزاً في الميزان التجاري قدره 116.2 مليون دولار أمريكي في شهر نيسان من عام 2019، مقارنةً بعجز قدره 53.8 مليون دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفضت الصادرات بمعدل 3.55% لتبلغ 460 مليون دولار أمريكي، وارتفعت الواردات بمعدل 8.14% لتبلغ 576.1 مليون دولار أمريكي.

الاحتياطي الأجنبي:

ارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي في نيكاراغوا إلى 2.32 مليار دولار أمريكي في شهر كانون الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 2.29 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق كانون الأول من العام 2019، واستقر احتياطي الذهب عند المستوى الصفري في الربع الرابع من العام 2019.

الدين الخارجي والحكومي:

انخفض الدين الخارجي في نيكاراغوا ليبلغ نحو11.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2019، مقارنةً بـ 11.66 مليار دولار أمريكي في الربع السابق من العام ذاته، وسجلت الديون الحكومية معدل 52.5% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2018.

بيئة الأعمال:

تحتل نيكاراغوا المرتبة 142 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، وتأتي في المرتبة 109 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام2018.

التصنيف الائتماني:

تصنف كل من وكالتي **Standard& Poor's**و**Fitch** نيكاراغوا عند المستوى **B-** مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتصنفها وكالة **Moody's** عند المستوى **B3** مع نظرة مستقبلية مستقرة أيضاً.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	Latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	%2.1 Q4	%2.3 Q4	%-0.4 Mar	%1.5 Mar	%4.4 Mar	%0.25 Mar	-39.9	مليار دولار أمريكي	Feb
منطقة اليورو	%0.1 Q4	%1 Q4	%0.5 Mar	%0.7 Mar	%7.3Feb	%0 Mar	23	مليار يورو	Feb
المملكة المتحدة	%0 Q4	%1.1 Q4	%0 Mar	%1.5 Mar	%4 Feb	%0.1Mar	-2.8	مليار جنيه استرليني	Feb
روسيا	%0.6 Q4	%2.1 Q4	%0.6 Mar	%2.5 Mar	%4.7 Mar	%5.5 Apr	9.66	مليار دولار أمريكي	Feb
الصين	%-9.8 Q1	%-6.8 Q1	%-1.2 Mar	%4.3 Mar	%5.9 Mar	%3.85 Apr	19.9 Mar	مليار دولار أمريكي	Feb
اليابان	%-1.8 Q4	%-0.7 Q4	%0 Mar	%0.4 Feb	%2.4 Feb	%-0.1 Mar	4.9	ترليون ين ياباني	Mar
تركيا	%1.9 Q4	%6 Q4	%0.57 Mar	%11.86Mar	%13.8 Jan	%8.75 Apr	-2.98	مليار دولار أمريكي	Feb
الهند	%1.1 Q4	%4.7 Q4	%-0.27 Mar	%5.91 Mar	%7.8 Feb	%4.4 Mar	-9.67	مليار دولار أمريكي	Mar
استراليا	%0.5 Q4	%2.2 Q4	%0.7 Q4	%1.8 Q4	%5.2 Mar	%0. 25 Apr	4.36	مليار دولار أمريكي	Feb
مصر	%4.5 Q3	%4.8 Q4	%0 Feb	%5.1 Mar	%8 Q4	%9.25 Apr	-1.94	مليار دولار أمريكي	Feb
الأردن	%1.9 Q3	%2.1 Q4	%0. 5 Mar	%2.1 Mar	%19 Q4	%2.5 Mar	-0.83	مليار دولار أمريكي	Jan
لبنان		%1 2018	%2.13 Jan	10.04% Jan	%6.2 2019	%6.75 Mar	-1.02	مليار دولار أمريكي	Dec